

كشفت الدكتور سهام القرظاي عميد كلية الآداب والعلوم بجامعة قطر عن الخطط المستقبلية التي تتكفل الكلية على افتقادها خلال السنة الأكاديمية المقبلة وقالت في حوار خاص وسامل لـ الشرق أن هناك خططا موحدة وضعت من أجل تطوير الجانب الإداري والأكاديمي للكلية، مشيرة إلى أنه قد تم استحداث برنامج جديد في الخدمة الاجتماعية وذلك نظراً لحاجة الدولة إلى لمدن سوق العمل بكوادر مؤهلة مؤذنة أن برنامج العلوم البيئية ينتظر موافقة مجلس أمن الجامعة ليرى النور. وقالت أن أهم ملاحظ التطوير لعهد العام تركزت على الاعتماد الأكاديمي لبرامج وتخصصات الكلية ودعم وتطوير عملية التعلم والتعليم بالكلية إضافة إلى نشر ثقافة البحث العلمي وإشارات الدكتور القرظاي إلى وجود لجنة تربط الكلية بؤسوسات وقطاعات الدولة المختلفة للوقوف على احتياجاتها والتعريف ببرامج الكلية وتخصصاتها الحالية. وكشفت النقاب عن اتفاقية تعاون أبرمت مع قناة الجزيرة لدعم برنامجي الإعلام وعلوم المعلومات، مؤذنة أن هناك العديد من الشركات التي اقيمت مع جهات الدولة ومؤسساتها من أجل تدريب الطلبة وتوظيفهم في مرحلة ما بعد التخرج. وتطرقت لـ القرظاي في سياق حديثها إلى التغيرات الإدارية والأكاديمية الكثرية التي شهدتها الكلية تماشياً مع الصالح العام. وعرجت على الأكاديمية التي تتمتع بها الكلية والاستقلالية الإدارية والأكاديمية والمادية وسقف المنهج الكلية التحرك من خلاله وتناولت المعايير والأسس التي يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس من خلالها وكشفت الرؤية المستقبلية للكلية. وفيما يلي نص الحوار كاملاً:

سهام القرظاي عميد كلية الآداب والعلوم لـ الشرق:

خطط موحدة لتطوير الكلية

واستحداث برنامج جديد في الخدمة الاجتماعية



استحداث برامج جديدة

الجانبين ولنا في هذا الجانب العديد من الأنشطة والفعاليات العلمية التي تضطلع على مدار العام الأكاديمي الماضي والتي تنظم بصورة سنوية.

تغيرات إدارية وأكاديمية

هل هناك تغييرات إدارية وأكاديمية ستشهدهما الكلية في مستوى إدارة الأقسام أو على مستوى أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية؟

نعم لقد شهدت الكلية منذ ما يقارب نهاية العام الأكاديمي الماضي عدداً من التغييرات الأكاديمية والإدارية بما يحقق الصالح العام، وبما يتسمج مع أهدافها في المرحلة المستقبلية. فعلى المستوى الإداري؛ فقد شهدت الكلية وقبل نهاية العام الأكاديمي الماضي تعيين عميد مساعد لشؤون أعضاء هيئة التدريس بالكلية وهو أحد الوظائف الإدارية بالكلية التي أوقفت لفترة مؤقتة ولكن نظراً لزيادة عدد أعضاء هيئة التدريس والكوادر الأكاديمية المساندة بالكلية، وكثرة مهام العمل المرتبطة بهذا الجانب، فقد إرتأت الكلية تعيين عميد مساعد لشؤون الهيئة التدريسية المساعدة في متابعة بعض ما يرتبط بهذا الجانب بالكلية، ذلك شهدت الكلية هذا العام تعيين سيدة إعلامية يكون حلقة الربط بين الكلية وأدارة العلاقات الخارجية. أما على مستوى رؤساء الأقسام، فقد تم تعيين رئيس جديد لقسم العلوم الصحية وقسم الرياضيات والفيزياء. هذا على مستوى الجانب الإداري. أما فيما يرتبط بالجانب الأكاديمي، فقد استقطبت الكلية نخبة من أعضاء هيئة التدريس الجدد ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة في مجالي التعليم والتعلم سواء على مستوى تخصصات العلوم الإنسانية، أو العلمية بأغ عدهم 25 عمدة هيئة تدريس بالإضافة لتعيين بعض أعضاء الهيئة التدريسية الجدد من الكادر الأكاديمي المساندة.

لامركزية جديدة

هل هناك حرية تامة في اتخاذ القرارات داخل الجامعة بدون أي تدخل من الإدارة العليا في الجامعة وما هي الحدود التي يمكن تجاوزها في ذلك؟

بمحصنا بعمق أنه في ظل ملاحظ برامج التطوير القائم على مستوى الكلية ككل، فإن أحد الجوانب الأساسية فيه هي اللامركزية، والتفويض في اتخاذ القرارات، وهو من الأمور المهمة التي تعكس تعامل الجامعة مع القرارات التي تصدرها بصورة يفتقر جانباً كبيراً من الحرية في ظل وجود نوع من الرقابة المناسبة من الجانب الإداري. أما فيما يخص المسؤولية والحد من اعتبارات جزأاً لا يتجزأ، وجوهرها ليس من الجانب القرارات تفويضها وتعامل مع الأمور، ولكننا نجعلها مستقلة تماماً واستقلالية ومبرراتها الخاصة، ومواردها المالية، ونصفي للإدارة العليا دور الموجه والضابط للكثير من الأمور. وهذه الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتعامل مع الأمور الإدارية بشكل أوسع وأشمل وفقاً لما يتسمج به الرؤية الكلية بنفسك مبرودها على الأقسام الأكاديمية لتكون لها استقلالية، وحريةها، مع التعامل مع الفرق الإدارية لتكون أود أن نرى هنا الجانب مهم وهو سواء على مستوى تعاملنا مع منظومة أقره من الجامعة أو على مستوى تعاملنا الكلية مع أسسها العلمية المندرجة تحتها، فإن اللامركزية، وتفويض الصلاحيات يبقى في كل إدارة واحدة ضمن نضن نظماً، وتحت هدف واحد، فأهداف القسم الأكاديمي تتسمج مع أهداف الكلية والتي بدورها لها أهداف تتسمج في إطارها العام وهي جهة البحث، ومن هنا فإن هذه الفرق تتكلمها صوابت وفقاً للرؤية ومجاسنة تخضع للحماسة والمسائلة كل في مكانه وفقاً لمهامه وما يستل إليه من أهداف.

نقل إلى مبنى جديد

هل تتوقعون إملات من قبل إدارة الجامعة لتنفيذ بعض القرارات الإدارية؟

لا يمكن أن نتصالح على تبسيطها إملات. بل هي جميعها تروابط تتكلمها قوانين واتجاه سياسات إدارية. وتغييرات وضعت لتسيير الأعمال وفقاً لخطة وضمت خصصت للدراسة. وهي في حد ذاتها ليست قوانين ثابت لا يتخضع للتغيير والتجديد بل قابلة للتغيير والتحديث وفقاً لما يتسجد من أمور وبما يحقق الصالح العام. في مستوى دستورنا. كما أننا نكلمة جميع التخصصات والوحدات. فالإدارة الجامعة كل ذاتها تخضع لضوابط معينة في تسيير مهامها وهكذا. واعتقد إن هذا الضوابط مامة بل وضرورية لضبط مهام الأعمال ضمن نطاق واحد أو قسم كما يرتبطها باسم مشترك واحد. ولكن مع هذا كله أؤمن على كافة الأصعدة لنمى استقلاليتها والمركزة في اتخاذ القرارات الإدارية، وفقاً لما يتسمج وطبيعتها الأود.

استقلالية إدارية ومالية

إلى أي مدى حصلت الكلية على استقلاليتها الإدارية والإدارية؟

هذا السؤال كعمل للسؤال السابق، فاستقلالية الكلية الإدارية كما أشرت لها أنفاً بأربعة من مبادئ مشروع تطوير الجامعة القائم على الاستقلالية والمحاسبية واللامركزية، والتي تعكس التعامل بنظرة منطوية أصح منها وهي الأقسام الأكاديمية للتعامل مع الفرق الإدارية. أما الاستقلالية المالية فقد شملت قضايا جانب، خاصة فأكلمة ما يرتبطها بمسئلة المستقلة والوحدات تحديداً سواء سواء فيما يرتبط ببرنامج التدريب أو المستقلة التعليمية أو البحث العلمي أو غير ذلك، وهذه الاستقلالية انعكست تدريجياً لتخصص الأقسام الأكاديمية والفروع الأكاديمية مبرودها جزئية مستقلة بصورة محدود صوابتها وألية التعامل معها وفقاً لاحتياجاتها كل قسم وطبيعتها وذلك كله يتم ضمن ضوابط عامة تتكلمها.



برنامج في العلوم البيئية ينتظر موافقة مجلس الأمناء ليرى النور

قناة الجزيرة تدعم برنامج الإعلام وعلوم المعلومات

كما ذكرت، برامج الكلية خاصة في المرحلة الآتية لعملية مراجعة وتحديث مستمر، وهناك آجان مشكلة ارتباط الكلية بمؤسسات وقطاعات الدولة المختلفة، للوقوف على احتياجاتها من جانب، والتعريف ببرامج الكلية وتخصصاتها الحالية. ولا يفوتني أن أركز على بعض البرامج التي سيتم استحداثها قريباً في الجانبين العلمي والإنساني. ففي قسم العلوم الإنسانية، فقد تم الاهتمام مع تحديث خطة برنامج الاستطلاع، أما في مجال الجانب العلمي، فالعلوم البيئية، موافقة مجلس الأمناء لاستحداث تخصص العلوم البيئية Environmental Sciences وقد بدأ العمل بوضع الخطط الدراسية لعهد البرامج الحديثة منذ فترة ليست بالقصيرة. وهي برامج حديثة من شأنها أن تدعم برامج الكلية ولم تكن وليلة السدفة بل هي نواة لدراسة مستقبلية لأحتياجات الدولة في هذه الجانب، أما أحد البرامج التي سبق وأن استحدثت ولأخراً هو برنامج الشؤون الدولية International Affairs، وكما تعلمون فقد بدأ عملها في قبول الطلبة في هذا البرنامج إلى أنه في إمراله الأولى وتوقع أن يشهد إقبالاً كبيراً وفقاً لاحتياجات الدولة لكوادر مؤهلين في هذا الجانب.

تعاون وتوسيع

هل هناك تعاون بين الكلية ومؤسسات الدولة وما مدى هذا التعاون وماذا يقدم؟

إن التعاون القائم بين الكلية ومؤسسات الدولة في المجالات المختلفة قائم منذ فترة ليست بالقصيرة، ولا يستغني في هذا المقام حصص قطاع التعليم والمؤسسات الخاصة أو الحكومية التي تربطها بها علاقات وثيقة، تتكسب من هذا التعاون وعوده، فمثلنا قطاع التعليم بحافزة مستوانته قائمة سواء على مستوى جامعات التدريس التعليميه من خلال التعاون العلمي لبعض أعضاء هيئة التدريس الذين التحقوا لتدريب بعض مقررات الكلية في مجالي العلوم الإنسانية والعلمية على حد سواء أو من خلال البحوث الأكاديمية والتعليمية على حد الخصوص التي تقدمها للهيئات العلمية، ولكن ربما على مستوى المنهج لا التحضر التعاون القائم بين كلية بين كل من كورنيل بالوود، وجامعة جورج تاون، وكاليفورنيا، وجامعة تكساس، إن العديد من مجالات التعاون كثيرة في هذا الجانب، أما ما يربطها بقطاعات الدولة المختلفة فهو إرساء وثيق، أكثر منه في مستوى المنهج لا التحضر التعاون القائم بين الكلية مع مؤسسات بحثية لها جانب علمي واسع في الكثير من أي المقاطع العلمية والصناعية، أو التعليمية، أو الأبحاث والإنتاجية من خلال دعم وتسجيل مهام الطلبة الحديثة، أو من خلال برامج التدريب الصيفي، أو الاستشارات العلمية من قبل الكلية وغير ذلك الكثير، وبشكل تايكيد، لا يمكن أن نذكر هذا الجانب مبرودها دون ذكر الكلية كبر، وبشكل تايكيد، فإن هذا الجانب الأكاديمي، ولا يستغني في هذا المقام إلا أن أؤكد أننا نعمل في خدمة القطاع العام لتفعيل هذه الشراكة من خلال لقاءات مختلفة ومكثفة للتعريف ببرامج وتخصصات الكلية والوقوف بصورة أوسع على واقع احتياجات تلك الجهات والمؤسسات لدعم احتياجاتها من جهة ومواءمة تلك الاحتياجات من خلال تحديث خطط وبرامج الكلية بما يخدم هذا الجانب.

شركات ناشئة

هل أبرمت اتفاقيات مع بعض الشركات والجهات العلمية والخاصة بشأن توظيف الطلبة في مرحلة ما بعد التخرج؟

نعم هناك الكثير الذي يمكن أن نذكره، فهناك العديد من جهات العمل المختلفة، فقد كان لنا السبق في توقيع اتفاقيات تعاون مع جنتين على مستوى الدولة خلال العام الدراسي الماضي 2006/2007 وأولها اتفاقيات تعاون وقعت بين الكلية وبين شركة الجزيرة لدعم برنامجي الإعلام وعلوم المعلومات، وهو من الأقسام الحيوية في الكلية، ويشهد إقبالاً متزايداً، ويضم أكبر عدد من الطلبة حيث قابل عدد طلاب القسم الخمسمائة طالب وطالبة، الأمر الذي من شأنه أن يثرى التعاون بين الجامعة وبين عمالها، ويعززها معاهد التعليم العالي في قطر، وشركة بايتيغرام الأولى في صافق القطاع العامية وليس المحلية. أما الاتفاقيات الثانية التي نغفر توقيعها، فكانت مع شركة شل، وذلك لتحويل كرسي الأستاذية في تخصص الهندسة، كما يشهد هذا القسم ثقله في برامج، وخاصة بعد إتمامه فتح برنامج الخدمة الاجتماعية برؤية جديدة تتوافق مع احتياجات الدولة لأخرجه هذا التخصص.

حوار

حذيتنا عن الخطط الجديدة للعلم الدراسي الحالي؟

لقد شهد العلم الماضي الكثير من الجهود المبذولة من قبل منتسبي الكلية المستقبلية، ولنا بما لإعاده فتح هذا البرنامج في المرحلة المقبلة، وبعد هذا العام مرحلة مكملة لخطة عمل وعملها، واعتني هنا خططاً ترتبط بالجانب الأكاديمي في الكلية، وخططاً إدارية ترتبط بتفعيل العمل الإداري، وإبراز دور الكلية ككلية تضم عشرة أقسام أكاديمية تتنوع بين التخصصات الأدبية والعلمية والتي تمثل نواة أساسية لسد احتياجات الدولة ومؤسساتها وأفرادها أساسياً لمواردها البشرية. إن الحديث عن خطة عمل هذا العام يستوفيني عند الخطة التنفيذية للكلية التي وضعها لها جدولاً زمنياً يحدد معالمها التي مارالت لم تكتمل وفقاً للجدول الزمني الموضوع لنا، أما ما يرتبط بالخطط الأكاديمية للكلية، فإننا في عملية تقييم مستمرة للوقوف على احتياجات الدولة من الموارد البشرية والمؤهلة، ومدى المجتمع تلك الاحتياجات، ولا يخفى على أحد أننا في الأونة الأخيرة كانت لنا مبادرة الشروع في استحداث برنامج الخدمة الاجتماعية الذي سبق أن توقفت القبول به لمدة تزيد على عشر سنوات، إلا أن حاجة الدولة لهذا التخصص برؤية جديدة تقدم المجتمع، ولنا بما لإعاده فتح هذا البرنامج الجوهري بخطوة دراسة مدققة، كما أن برنامج العلوم البيئية اللائق على سوق العمل، كما أن برنامج العلوم البيئية طريقة للحصول على المؤهلات من مجلس الأمناء. أما البرامج الأكاديمية الأخرى، فهي موضع دراسة سواء فيما يرتبط بمراجعة الخطط الدراسية أو بإعادة صياغتها برؤية جديدة لتواكب الحاجة لتخصصات معينة بخلفية علمية ومهارات محددة يتحاجها سوق العمل، وهو جد يحتاج من ماستر الكوادر من الوقت والجهد اللازم تلك الاحتياجات في ظل الطفرة السريعة التي يشهدها العالم في جوانبه المختلفة.

الاعتماد الأكاديمي

ما هي أهم الأولويات الموضوع على أجندة عملكم خلال المرحلة القادمة؟

إن العلم الدراسي يحمل بين طياته الكثير من التحديات التي نخاول التغلب عليها من خلالها سواء لأفئسا أو لأخرين على أي حال، فإننا على وجه الخصوص في مواجهتنا وإثبات ذاتنا ككلية تعدت أكبر بكثير الجامعة والتعليق والأكاديمية.

تغيرات إدارية وأكاديمية شهدتها الكلية تماشياً مع الصالح العام

الجوانب العامة التي وضعناها ضمن خطتنا لهذا العام والتي لا ينبغي أن يتروك أي ثلاثة جوانب منها وهي الاعتماد العلمي والبحث في تخصصات الكلية المختلفة ودعم وتطوير عمليات التعلم والتعليم بالكلية، إضافة إلى نشر ثقافة البحث العلمي Scientific Research وتمثيله في الكلية. وهناك الكثير من الجوانب الأخرى المرتبطة بعدد جوانب التدريس الإداري والأكاديمي بالكلية لكن، وستأخذنا استقلالية التعليم، فأنا وعرضا نحن أوروبانتا هذه الجوانب كافة سابقة الذكر لتزويدنا بعمل وتفعيل العمل، وفي وقت مبكر من الحديث عن تلك الأولويات، لا بد لي أن يخفى على أحد أننا قطعنا شوطاً كبيراً في مراحل الحصول على الاعتماد الأكاديمي سواء من حيث إدارة الكلية في الخطط الدراسية، والنظر في آلية تحديثها ومراجعتها ومطابقتها مع التحكيم أو من خلال إتمامه مسودة التقارير الدولية والمالية للضحي في هذا الجانب وهو الهدف بحدوثي للوقوف على الجهود المبذولة في هذا الجانب أما يرتبط بعلمية دعم وتطوير عملية التعلم والتعليم، فهو إمتداد لهدف شرعنا في التركيز عليه في العام الماضي، وهو الوقوف على آلية توظيف ودعم عمل سبل مع عملية التعلم والتعليم سواء لطبقتنا أو كادراً الأكاديمي. فقد شرحت الكلية في العام الماضي بشكل كامل، خاصة للدراسة والبحث عن آلية لدعم جوانب التعليم والبحث العلمي التي هي في حد ذاتها إمتداد للجهود الجديدة مستحدثة بما يشكلها عالمياً الأكاديمي الحالي تجتمع على متافها تقييم عملية التعلم والتعليم بالكلية، وتقييم الأنشطة المرتبطة بعدد جوانب البحث العلمي الثالث الذي شهدنا منذ العام وهو الجانب العلمي ليكون شعار الكلية لهذا العام دعم التدريس من خلال البحث العلمي Enhance Teaching By Research. ونشر ثقافتنا سواء بين طليقتنا أو بين أعضاء هيئة التدريس باعتباره جانباً لا يتجزأ لدعم عملية التعلم والتعليم بالكلية، والوقوف على كل جديد، وخلق بيئة بحثية في الكلية سواء بحثية، ولا يفوتني أن أذكره بأنه منذ العام الأكاديمي قبل الماضي استحدثت الجامعة لجاناً خاصة بدعم الجانب وهي لجنة البحث العلمي بالكلية لتستمر في عمالها البحثية على التوالي لتفعيل البحث العلمي وتوابع المشاريع العلمية التي يقوم بها أعضاء التدريس في مجالتي العلوم المختلفة العلمية أو الإنسانية من جانب، والمشاعر التعليمية التطبيقية ومشاريع التخرج من جانب، وأردت أن أذكر هنا أن إدارة الكلية وهي أربعمائة الفرض المشاريع البحثية التي أشرت على مدار العام، بل سنتظيم عملنا على مدار العام، ونحن متعاينين على ما سبق ذكره أكبر فمئة ممكنة من المشاريع البحثية التي سيتم إنجازها على مستوى الكلية والمشاعر البحثية الموهولة من قبل الصندوق القطري للبحث العلمي المنضوي تحت مظلة مؤسسة Qatar Foundation.

تحديث وتطوير

هل هناك نية لإضافة بعض التخصصات والبرامج الجديدة إلى الكلية؟

هل تبرمت اتفاقيات مع بعض الشركات والجهات العلمية والخاصة بشأن توظيف الطلبة في مرحلة ما بعد التخرج؟

نعم هناك الكثير الذي يمكن أن نذكره، فهناك العديد من جهات العمل المختلفة، فقد كان لنا السبق في توقيع اتفاقيات تعاون مع جنتين على مستوى الدولة خلال العام الدراسي الماضي 2006/2007 وأولها اتفاقيات تعاون وقعت بين الكلية وبين شركة الجزيرة لدعم برنامجي الإعلام وعلوم المعلومات، وهو من الأقسام الحيوية في الكلية، ويشهد إقبالاً متزايداً، ويضم أكبر عدد من الطلبة حيث قابل عدد طلاب القسم الخمسمائة طالب وطالبة، الأمر الذي من شأنه أن يثرى التعاون بين الجامعة وبين عمالها، ويعززها معاهد التعليم العالي في قطر، وشركة بايتيغرام الأولى في صافق القطاع العامية وليس المحلية. أما الاتفاقيات الثانية التي نغفر توقيعها، فكانت مع شركة شل، وذلك لتحويل كرسي الأستاذية في تخصص الهندسة، كما يشهد هذا القسم ثقله في برامج، وخاصة بعد إتمامه فتح برنامج الخدمة الاجتماعية برؤية جديدة تتوافق مع احتياجات الدولة لأخرجه هذا التخصص.

هل تتعاونون مع بعض الجهات أجنبية مبروقة في قطر بشكل تدريجي وأصبح عدد تخصصاتكم الآن تتوسجوا هذا التمدد وكيف لكم أن تسيروا هذه الجامعات من الناحية الأكاديمية؟

لا يتأكد فإن وجود جامعات عالمية كجماعات المدينة التعليمية لها ثقلها في صافق القطاع العامية البروقية على مستوى العمل يخلق لنا دعماً من جهة، ولكنه نوع من التحدي الإداري، بمعنى أنه يعطل لنا بعضاً لنا دفعة كبيرة لسلسلة ومركبة ما وصلت إلى هذه الجامعات من مستوى لا يمكن أن نذكره، الأمر الذي من شأنه أن يخلصنا بعض بشكل قوي لخوض نوع من المنافسة المبروقة التي يؤول في نهاية المطاف مبرودها على الكلية، كما أننا على الجانب المتمثل شكل أننا ما نأخذنا عقد ذلك خلية علمية طرفي في جامعات طرفي الأهم. وهذا الإجماع الطويلة الأولى والوحدية على أرض رملية فقط وهذا في حد ذاته دافعاً قوياً للدخول في منافسة مع هذه الجامعات من حيث كفاءة وبروكا تعليمية من شأنها أن تثرى بمرحلتها تخصصاتها الأكاديمية. وفقد الكثير من مجالات التعاون مع المشركه العالمية من تلك الجامعات سواء على مستوى صعيد البحث العلمي أو التدريس المشترك Co-Teaching، الأمر الذي يخلق نوعاً من التفاعل بين الكادر الأكاديمي في